

۱۴۰ معنری
۲۱۱۸۶۳

کتابخانه شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب: العناوين

مؤلف: _____

موضوع: _____

شماره اختصاصی (۱۴۰) از کتب اهدائی: معنری

شماره ثبت کتاب: ۲۱۱۸۶۳

کتابخانه شورای اسلامی
۱۶۸۳

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۱۴۰

۱۴ معنری
۲۱۱۸۶۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب العناوین

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۱۴۰۶) از کتب اهدائی: معنری

شماره ثبت کتاب ۲۱۱۸۶۳

جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۶۸۳

خطی اهدائی
مجلس شورای اسلامی

۱۴۰

خط و من و در کتب و خط و من
 ۹۳
 عود و عود و عود و عود
 ۸۸

۱۴۰
 ع-۲



خطی اهدائی
 مجلس شورای اسلامی
 ۱۴۰

مع ان موجب التمام بها احتمال مختلف في الوضوء الدليل المقتضى بطلان الصلواتين الموجب لقضاءهما معا والاطلاق
 ان يكون اذا تردت الفاعل ومنها الاجزاء بها بحيثين توهم احداهما عن المغرب وحصول تفرغ الزمان من تسع
 تقدير برفاء الوضوء الاول بوجبه قضاء الظهرين مع المغرب ترتيبه فاربعية الوضوء المرددة بين الصلوات ان
 حسبت عن اقتضت للفرع من المغرب اللهم الا ان يزال في القول بعدم وجوب ترتيب في القضاء حتى في
 صلات اليوم ومنها قوله في الصلوات الاولى ان كان لم يصير خمس من اقصى في الرفع او مخرج ان وجوب القضاء
 لا يفرق فيه بين فعل الصلوة بالوضوء المحتمل للفساد مرة او مرتين ولانه لم يترك هذا التقييد في العبارة الثانية
 وجزم بعض المحققين بكونه شواها من قبل الشرائع ويجوز ان يكون مراده من الرفع ما عدا الصلوة بان يكون ترك
 ترك الوضوء المكلف به الا ان يفرقها ويجوز ان يكون الرفع الصحيح والمغرب والاربعين المطلقين والاف
 الاخر وكيف كان لا بد من التقييد ومنها قوله ويجوز ان يعيد ما عدا الصحيح لوضوح ان الترتيب
 في الصلاة عن الترتيب ومنها ان الظاهر للاختلاف في الدلالة على عادة الخمس نظر الى اعتبار الجزم في الثانية
 كفاية الرفع والثاني مع غيره التفرع بالعكس ويمكن جواب عن الاخبار بان يجوز الاول في الثانية قال
 الخمس والثاني في غير الرفع وبرايتها يستدل على المطلقين فيجوز التفرع تحت الجزم بالثانية وعن سابقه بان
 المغرب في هذا الاختلاف بطلان ظاهر من احراز المطلقين فلا بد من إعادة ما عدا الصحيح لانها الجزم في الثانية
 وعن سابقه باحتمال التخييف فيه بان يكون الصحيح اذا كان اوله كان وكذا ذلك والفرق انه لا بد من إعادة
 الصلوة لا يصير بالثانية الاولى للصحة الله الرفع مع احتمال كونه زيادة وهي فاقية كونه بزيادة ترك
 هذه الفقرة في العبارة الثانية وما ترديد الاربعة الاولى بين الظهرين والثانية المرددة بين العصر والصلوة
 عن المغرب فلا بد من ارجاء وجوبها لوجود جزم او جزم والاختلافات فضاء الخمس والاخرية من احراز الظهرين

بينها وبين الصلوة مع تقديرهما على المغرب ومع بقا وقت الصلوة غير الظاهر من ادائها او ان قضاء الله
 الاطلاق فيها وبين الاداء والقضاء قال الملاية في عتبة ذكر مسند من محققين في رات لم يترك
 فاحدها ولو كان الاختلاف من طهارتها غير اعادة ادائها صحتها ومغربا واداءها مرتين والمسافر يجزى بالثانية
 والمغرب بينهما والاقرب جواز اطلاق الثانية والتعيين في الثاني بقاء الله ويخير بين تعيين الظاهر والعصر
 او الصلوة فيطلق الباقيين من اعيان للترتيب وله اطلاق الصلوة فيمكن في المرتبة التي تترك بعض التحسين
 انها عبارة مشككة اختلف في معناه حتى انه حذف بعضهم في ذلك رساله ولم يلاحظ كلامه في تركه في هذا
 المقام فحذفه في حاشية في العبارة انتهى قد استدل الباع على احكام احدها ان من صلا خمس على رات لم
 بطلان طه مرتين منها بعد الصبح والمغرب واربعة عشر في وقت المغرب منها او يكمل
 يرجع قوله المغرب فيها الى هذا الحكم ايضا حتى تأييدها ان جاز الصلوة لو كان مسافرا يجزى راتين
 بجزم المغرب بينهما تأييدها ان الترتيب جواز اطلاق الثانية لا وجود في الثانية حتى في راتين
 وثانية المخرقة من جزم الترتيب احتمال عدم جواز الاطلاق رعاية لطيقين في الثانية وجميع الاختلافات
 وجوب رعاية لوجه الاخبار بها المكن فالتقصير وضع توهم كل من الاختلافين وقد يجوز ان يكون المراد بان جاز
 الاطلاق في الاربعة عشر كيتها وكذا الثانية في وقت العصر والصلوة في الاخرة المخرقة عن المغرب
 لتعيين الصلوة وذلك لمنع التعيين بها بل لا بد من تأييدها لكل من العصر والصلوة في كل واحد منهما والظاهر
 المسافر ايضا يجزى ان يكون المراد بان جاز الاطلاق الثانية في الاربعة عشر كيتها والاطلاق في كل
 في الثانية حتى في راتين فيكون في الثانية في الاخرة ان تكون نظر الى مسافر وجبا في مسافر في الثانية
 بالثانية اليها لا بد من جزم في كلف الصلوة المخرقة في الاخرة صلا الله في راتين مسافر الله الله في كل

[illegible]

لا اوتسقى الغصن به و خشفه
يخرج له جذبه فمن كثر
الاسهال دونه فبندرج
الاسهال

دو کون نام به خود دم زد
و گفتن تو فرست

٧ نعمو كان القبر الجامع غرضه
 كالقبر منطوقه لافاضه
 الجانه ارضيه من الطين
 وانه من ذوقه ووجهه
 شمع حرمان القاعه فيه
 من اركان عماره اود
 كل من ابعده
 الى قبره جليله
 واندقيه
 كركه الكشيه
 الانشايه
 وبنوا وادخلوه
 من ارضه
 واما قبره
 فاصلي لشركه
 جوده لا
 فروع القبر

عرفت قد كان كافيها الاول لان اجوده انما بعد ان راف ذلك الزمان لاجده وبعده والخ في القضية الاولى كافيها الثاني لان
 المتضمن وقوع التردد بان في الملوك حين كونهم ملوكا وان كل لاخره بان في تابع الملك ذلك ان في حدودا وبقايا
 ما يقتضيه انما الشرطي الاول عند التردد عن الترخيص كما كون الملك لاجرا وهو نفس الشرط لاحد وان راف
 وهو انما يخرج جملة منهم التي حيث اخذ في رفع عدم قبول انهم الترخيص بالطلاق في حال العدة بالسنة الى الزوجة
 انفسها من الارث قلت هذه المسئلة قد عرفت بانها انما هي في حال العدة بالسنة بالطلاق في حال العدة بالسنة بالطلاق
 المطلق حال العدة او المرض ولذا ينفذ انما بالسنة التي كما عرفت به المتفق على ان لا وانما انظر فيها الى ان في
 ثبت حكمه في زمان المكشوف فهو حيث المكشوف اذا حصل في ذلك الزمان ايضا وان بعد المكشوف انما لا لا العبرة فيه
 برئيس الحكم ومنها انما هو المتفق على ان المكشوف غير ان حكمه بقاء الارث لما ثبت للطلاق اذا وقع في المرض حيث
 ان المكشوف في زمان المكشوف هو حيث المكشوف اذا حصل في ذلك الزمان ايضا وان بعد المكشوف انما لا لا العبرة فيه
 برئيس الحكم ومنها انما هو المتفق على ان المكشوف غير ان حكمه بقاء الارث لما ثبت للطلاق اذا وقع في المرض حيث

[illegible]

الملك نصف عنه ايضا اذا وقع في المرض برعا عهده ما في دليل الحكم وضايط ويمكن ان يعدم هذا الباب ان القول بان الملك
لا يورثه فيؤخذ بقول الكبير انه يورثه فيؤخذ اقراوه ام لا ويمكن ان يقر انه من جملة رعا عهده على شاكلته فيؤخذ ان
فيه او انظر في ان يفتيد المرضي المطلق بحال العتق اقراوه في حق العتق فيؤخذ ويمكن ان يعدم ما به ان من ثوبا
الغسل وقيد ملكه باجره فغير يفتي بفتح الميم ام لا ويمكن ان يقر انه اقراؤه لا لانه في ثوبه غير المهر حين يركب
حيث فرض بعدم سماع اقراء العبد المأذون في القباوه بعد فجر عليه من سيده الى حال الذن وقال ايضا وكل من
لا يمكن من ان يفتي لا يفتي اقراوه فيه ولو اقر المرضي بانه وبس واقبض حال العتق لم يفتد منه الاصل غير وسكت
اقراء المرضي باسبة ايم فانه لا يفتد من است ايضا فمختلف فيه راجع وتعد دعوتهم انما حيث في لو اقر الولي بالخلق
فان كانت باسبة رسيده لم يفتد باقراوه عندنا لانها في الولاية واما عند العامة فيفتد ان كان له في الخلق
المقرب عند الاقراء من غيرهما فاقبل اقراؤه عندنا في العتق وفتي فيه وجه اخر انه لا يقرب في سائر المهر كالملك
اذا ادعاه اليه باجره وكبر فيه ولو لم يكن له في الخلق المقرب عند الاقراء من غيرهما لم يقرب انما في العتق وان
يعدم ان يكون مراده الاقراء بالخلق بعد المخلوع وبوجه بانها في الولاية عهده لا العتق على فتح وعندهم السيد ايضا
كأن ما يات به المرام فيفتد باقول اقراء العبد المأذون بحال الذن واستظهر في الشيخ وفيه وجه اخر في العتق
من انه يقرب اقراوه فيؤخذ الذين يات به في قوله حركه في سائر جهاد وروى عن الشيخ انه من قوله في زمان
وهو يقرب لا يفتد به ان على الخوف بالادعوى له بانه فاعلم انه يجوز في ثمن في ثمن حرج في ثمن بعد ارث اقره
في سكت المطلق وخطبه فيتم قبول اقراء الملك كما بعد زوال الملك ويمكن حله عما ان اقراوه اذا جبر في اصل العتق
قبر في ثوبه لان المطلق في حال المرض لم يقبض باقره فلهذا يفتد له الملك في ثوبه عند زمان يفتد به وروى
منه ما ذكرنا فيؤخذ الاقراء بالطلاق القيد بالعتق ما يفتد به بعض الفقهاء كما بعد في المينوس وروى بعض الفقهاء ان

وكانت
التي هي
فيها
منها
منها
منها
منها
منها
منها
منها
منها

[illegible]



























معها شجر بعبارة البيان وهو متعلق بها المعرفة والعبادة وهو في مقام البهية بنبي في
مقام الالهية امام وفي مقام الركن الرابع ركن رابع قال ان الخطب في اياك بعدد اركان
تستعين الى البهية واللام والركن الرابع مخرج به الشيخ احمد بن محمد المشهور بن الدين
ابن داود اوحى اليه في رسالة الخطبة المطبوعة في جوامع السيد كاظم الرشتي شرح
الخطبة والعبادة الدائمة في مورد من ارشاده وكذا في رسالة السيد كاظم الرشتي شرحها
ان يكون مع تعيين محالها بالافعال في الكتاب المشرف الشريف المسلول بحمد عروني الرسول والحمد لله
مؤيد كونه مشتركين في مقامهم هذه ويراد في دعوتهم الى مصاحبتهم صور مشايخهم وجهه في
محال سجودهم وقد عرفوا واشتهروا بذلك ما لا يمكن ان من الكاره والحمد لله ما نقول في كمال
الفصل الثاني في معرفة الصفات قال الالهية في المعرفة في الصفات هو توحيد الله تعالى
عن حذر تعطيل والتشبيه اثبات الصفات بالعلمها المأخوذ من التوقيف من غير تشبيه بغير تشبيه
مما من غير تعطيل والتشبيه من ركن كنهها غير الالهية والافلية والماضية والماضية
سببية والماضية الالهية اما حقيقة كالحياة والقدم او الالهية اضافية كالعلم والقدرة او
اضافية محضة كالولاية والاختيار وكلها متحدة الوجود وتختلف في اقسامها وكلها ذاتية بحسب
الذات البحت بالصفية بالحقائق بين الذات والصفة واخرى من معنى الوصفية
العارضة فان صفات الله تعالى لا تشبه صفات المخلوقين والصفات الالهية محضها بالحق
بالحقوق في مشترك اللفظ ودل المعنى اذا اشتهر ان في المعنى ولو كان عريضا

باب تبارك من غير كسب فيزعم الله تعالى وان يقول بان ما به لا يشترك حين ما به لا يشترك في كسب
فان ما به لا يشترك في كسب فيزعم الله تعالى وان يقول بان ما به لا يشترك حين ما به لا يشترك في كسب
انما في المخلوق في الالهية والصفات في الذات والصفات في الذات والصفات في الذات والصفات في الذات
ان الصفات كلها ذاتية في ذاتها عالم بالشيء بعلم حادث وقادر بقدره حادث وكلها ذاتية
قالوا ان الصفات متحدة في المعنى كما هو متحدة في المصدر وقالوا نسبة الخلق والرزق اليه
كقوله قال ان الكثرة في الالهية كجود ذات هذا في الالهية است باجماع مسلمة فان الالهية
دين بدون رتبة ومرتبة تمام ذلك ابن صفوة شرح العريضة والرسالة العليّة في شرح
والسيد الرشتي شرح الخطبة والعبادة الدائمة في الالهية وفيه ومما فهمه في الالهية
الموجدين الفصل الثالث في معرفة الالهية قالت الامامية الله تعالى كلها ذاتية مخلوقة
توقيفية عليها الله تعالى وسيله بينه وبين عباده يدعون بها ومن عبد الله تعالى فقد كفر ومن عبد
عبد الله تعالى فقد كفر كعبدة النيران ومن عبد المسيح بايقام الله سبحانه عليه ذل التوحيد
وما اطلق منها على المخلوقين فاطلاقا لا يشترك في اللفظ ودون المعنى فان اساس التوحيد
ان لا يكون ربه الله لا يجوز عليك ولا تجر عليه من الالهية ما هو جراه في خلقه فهو بالعلم
التي اطلق عليه لا توجد في المخلوقين وبما بين الالهية والخلق في الالهية والخلق في الالهية
او الالهية والخلق في الالهية والخلق في الالهية والخلق في الالهية والخلق في الالهية والخلق في الالهية
لا اسم لها ولا رسم لها ويقولون في قولهم الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى

باب
الالهية

الظاهرة قال صيدهم في شرح الحظ ان الربوبية لها ستة مقامات اربعة الذات التي
 لها اسم لها ولا اسم والثانية رتبة الذات الظاهرة التي هي مظهر تلك الذات الحجة والثالثة
 رتبة الذات في مقام يعبر عنها بربوبية والارابعة رتبة يعبر عنها باله والخاصة رتبة يعبر عنها
 بساتر الذات وكسادسة الرتبة الربوبية السارية في العبودية وحسنها شدة وكثرها
 انما ان الكمال في غير حساب قال في المراتب دس ممر كوكب آية ضد اني كما سبني ممر كوكب
 باطل بجمع بل ممر كوكب اوحى بوجه وعبادت شر درست بوجه ولكن امر ورجل شور
 زيادته به يد به دايته كما آية ضد انه بجمع بوجه بوجه ودايكة امر وزمرك بديته
 ضد است وبعد از اين شور يا زيارت ممر دايته كما آية ضد انيت بوجه بوجه است
 از بند كاه خدا و خدا ديكير است استمر وقال الشيخ احمد في شرح الزيارت في تفسيره
 انت الله عماد السموات من كسبه من عظماء وقالوا انت الله قوام الارضين من كسبه
 عا وقالوا ان الصلوات في القرآن من كسبه والكتب والقلم راجعة اليه بوجه
 الرابع في مرتبة المعاني وقال الشيخ احمد كما ان الله الدائم استمر كذا كذا الله استمر
 لكن انما بدعوة بكسر دوز استمر وقال استمر قولك الله قار عالم بحير الله الله الله
 لكسما دما في المعاني اللغوية كاستما دما في المصداق الوجودي وكل من هذه المقالات هي لغة
 للضرورة من الدين كفضل الرابع في معرفة الافعال قالت الاطامية افعال الله
 قائمة بذاته قيام صدور له قيام حلول وهو تعالى فاعل بالدرادة والارادة حادثة
 ومضام ايجاد الله تعالى الترادف في الكون وطلبها في التشرع والارادة فكلوة

قالت الاطامية

لا ارادة

لا ارادة سابقة فتدور في الدسمة مخلوقة بالارادة لغير ايجادها تعالى ليس من ارادة
 الصغير كما هو في المخلوقين وقالت الشيخية له خلقه ولا انتب العنصرية ولا يطبق في
 الذات اسم اني والاعمال واما لها لا توجب ان يكون مقارنه للفعال والذات له
 يقارنه شيئا واستدلوا بقوله تعالى انما الارادة لا تكون الا والمراد معها ولا يجوز ان يكون
 مع الارادة امر حادثة مع المبدأ الذي هو القديم تعالى واحتمل ان صفات الله صفات
 كلها راجعة الى ممر الديك دواهم في تلك المستويات من صفات لا يخرج من ممرها
 الفصل الخامس في العدل قالت الاطامية كونه تعالى من صفات الذات والعدل
 من صفات فعله ومضاهاته لم لا يظلم احد بطر ولا يظلم شيئا فيجب المصيب بوجه والله
 في المعاصير اليه تعالى عاقبة بعد له لا تتحقق والاشارة عن عظمة فضله الله كونه
 او بغيره هذا القرار به من اساس الدين واجتماعا ذلك اجتماعا على انصوصه على
 قوله تعالى ان الله التوحيد والعدل يعين فيها شيئا لا يجوز فقه التوحيد ان لا يكون
 لا يجوز عليك والعدل ان لا تنسب اليه ما لا ملك عليه وقالت الشيخية له خصوصية
 للعدل في حق معرفة من الوصول دون سائر الصفات ولذلك جعلوا اصول دينهم اربعة
 احدها معرفة الله والثانية معرفة الله والثالثة معرفة الدمام والرابعة معرفة الرحمن وعلمه
 المراتب اثنان ودراسة للصبيان الفصل الثاني في النبوة وفيها فصول خمسة الاولى
 قالت الاطامية الرسول من الله تعالى احد ما الملائكة المرسلين الى رسل بني آدم واثباته
 رسل بني آدم اليهم والى ائمتهم ولم يخلو وعله نبوة لغيرهم الا ودراسة اليه

قالت الشيخية

قالت الاطامية

قالت الشيخية

قالت الاطامية

قال الشيخ

الذي هو بمنزلة آدم عليه السلام في تلك الشبهة لم يرفع من الوجوه التي يرفعونهم فيها غير
من الجواهر نوعا ونسبنا تلك الجواهر اربعة وقاوا ان الصفات المقررة في اعيانهم
آدم مقررة لها من كونها ظاهرة مطهرة عما قد علمت قابعة لوجوه والادب لم يصفوه في ائمة
على ما حكوا من ائمة وها ائمة من بعد ما حفظت ثمراتها ونعما ونجاة خرج به الشيخ احمد
في جوابه والعباد الذين في ارشاده ولا يفر عن ذلك كونه وزاد انما في الطهوريات
اخر فقال انه محمدا صلى الله عليه وآله وسلم تنزل وتطهر في كل مقام في صورة كل نوع من
فيها وبطونها فانهم قد يطهرون في صورة الجواهر والنباتات والحيوانات وصورت
آدم سبحانه وتعالى في شجرة في ارض في صورة كنهها ما ذكر في شرح الزيارة
في غير واجسادكم في الاجساد وقال انه لا تمة قد يطهرون في احسن صورة له
له وبنائهم وفي احسن صورة لاعدائهم كما ذكر حديث جابر بن عبد الله في قول
عليه السلام وقال في الاستسقاء لهذا الحديث حيث علم امير المؤمنين في صورة قبعة في صورة
مرداه به الحكم ودر طلبة بهم وقته لا تخاف على انه طلبة قتلهم بربر مردان كنه
لمن لا عاين الموت وكشف عنه عطفه ورا عينا في صورة مردان به اكمل كنه
وشرح به ائمة في ارشاده وكفر به المنة لا يفر عن كنههم ولا يفر عن كنههم
عليه ورا عينا في صورة مردان ولم يفر عن كنههم حيث قال في مجلس موعظة كونه
انه الذي رقت فيه الصفين ورميت طلبة وقته الفصل الثاني في اثبتية
قال الاغا صحت انه محمدا صلى الله عليه وآله وسلم بنزله في معنى في ابن

قال الاغا

الذين

انه بنت وذهب امير رسول الله خاتم النبيين ختم نبوة الانبياء وكتب بفتح الكسب وحله
اليوم القيمة وحرام حرام لك ومنه صحت ائمة بنينا او من بعدك بنينا فلو كانت كل
قد ان كان من ائمة بنينا او من بعدك بنينا فلو كانت كل بنينا او من بعدك بنينا فلو كانت كل
الاسلام بنينا ولا اله الا الله اليوم القيمة ارفع الكفيرة وقالت الشيخان له اسما
يعني في ارض اسم سادس وهو احمد واسم ارض وهو محمد وقد ذكرنا السيد الاضر في ذلك
في راس كل باب في ترويح طاهر من غير مضت على ذلك من غير تارة وتارة فلكل من
ماة واهنت الله دوة الله في ترويح طاهر السرية واهنت الله دوة الله في ترويح طاهر
السرية والفقت دوة طاهر السرية وظهرت تلك الحقيقت المحمدية باسمه السدي
وهو احمد في الشيخ احمد في ترويح باطل السرية وهذه المقالة عين ما قاله السيد في راس
في شرح حيدة عبد الباقي في قوله في عشرين واثمنا واخر الكتاب نقلها في سيف
المسلول والمان في هذا الميدان جلال حيث شبه الايمان بالانسان وقال انه كان
لطف في زنده آدم ثم صار علق في زنده نوح ومضت في زنده ابراهيم وعطافا في زنده موسى
ونفخ فيه الروح في زنده عيسى وتوله في زنده محمد فارتفع من ربه رولاية الامم واليا
كان اوان طاهر غاب عنه الرضه فودعه له المربيات وهم الفقهاء وصاروا
في زنده شيئا فاضاه من الامم المربيات لعل الادب والسنن واجال في القيام
في الكلام والعبادة في السبيل فمر الالام في المقالة ثرة البين القروية واقصه في
والدلال الخصال المكتوبة ووجه قد فرغ من الميدان وقال انان في ائمة انه ان يفتي

اشهاداً الى قوله ولا يفتقر من درجته كثره في معناه اجاباً لمطابقة لفصل الحاشية
 قالت الاضاحية ان القراط جسم وجسم ممدود على جهتهم اجمالية بصفات المذكورة
 في الكتاب وانه قال الشيخان ان القراط والميزان واليسد كلها من جنس
 غير حبابية وعبارة مركبة في الارشاد وغيره من كتبهم لفصل الحاشية في تكليف
 الناس في زمان الغيبة الصغرى والكبرى قالت الاضاحية كان الامام الثاني عشر في
 زمان الغيبة المنهاة بالصغرى نواباً مضموناً ومفوضاً مهوداً له مفوضون عنهم
 بعد واحد واثني عشر عاماً من بعده وانه محمداً وابي القاسم حميد بن روح وكان
 محمداً بن محمد وبعد وقت الغيبة الكبرى فوض الامر الى ردة الاخبار والاحاديث
 والفتاوى اعاد قوله بالاحكام وعرفوا بالصفات المروية عن ائمتهم البركار
 المذكورة في كتب الاخبار والفتاوى في القضاء وقالت الشيعية لابد في كل زمان
 من امام زمان غير الائمة الاثنى عشر ولهم في هذا المقام تساقضات متفرقة في قوله
 بالسنية وتارة بالفتاوى والنجباء وتارة بالركن الرابع وقلة بالباب وتارة يقولون
 عليهم فمجلس السعة الركن الرابع اصله من اصول الدين وتسموا بغيره الى النهاية
 وتماقضا في القول فقالوا ان هذا الركن من الدين كان مختصاً بغيره في كل زمان
 احدهم السيد كاظم ثم كرمي ان فيه لم يعرفهم ولم يحكمهم مات ميتة اجمالية وميتة
 كفر ونفاق ثم تفرقت كلماتهم من بعدهم على اشخاص كثيرين ففرقوا اياهم
 كل واحد خلف امة منهم لعنت اخر الله انما كثرتم اجتمعوا على جرحه فان حب
 ادخلوا

ما وضراية اليه وقا آوا في صفات الركن الرابع بالاعتصام بصفات الرسل والائمة
 قال رجبنا في منظومة لولادة الصبيان تأليف ابي بكر رجبنا قد رتبه قد رتبه
 يزداد به ود قال لهم السلطة على العالم والقدرة الالهية على السخرية في ما يشاء
 وامثال ذلك ويقولون صريحاً بوجود الباب للامام وان كانوا يخفون على ايدي غيرهم
 على محراب الزير فالنوع في الموضع ردة الحكم واعلم استقصاء من لا يهتم
 غير مبنية وقد جعلنا كثير منهم في كتاب المسمى بالسيف المسلول وهذه نبذة منها
 معجزة في ثمان ساعات من اليوم الاحد الثاني من شهر رجب الدلي سنة ١٣٣٠
 الحمد لله اوله وآخره وقد وضع مصنفه ابا محمد رجبنا على انوار الهدى غفر عنه
 يوم المذكور حين اقامت ليلة عكرمين على ساكنها الامام بين الدم عتق
 في ليلة الاحد والاعتريه من شهر رجب الثانية ١٣١٧

توهم قاسم فان ما كان من قبيل الاربعتين لا يخرج اما ان يعلم انها لا يخرج بانها قد خرجت تحت
 اطلاق احد ما او لم يخرج تحت علم عدم ارادته من التهم او الاطلاق من راس ولا يعلم ذلك فالحال
 يقع فيها التماس في كل واحد من الطرفين مع الاعتناء في اوضح واوضح فليعلم كذب احد ما الموجب
 لتمامها من حيث التلاوة والكشف في الثاني لا يقع فيها تراض ولو قيل لا لا تنافي في كونها
 قطعا وما عليه فذلك من حيث انها متنافية بها فيكون حالها هو المذكور في تراض الادلة كما تقدم
 الا في رتبها وذلك او سندها حيث انها علم تحقيق ذلك كيكفي فيه بحيث لا تقاوت بينه وبين سائر افراد
 الصلوة ولكل بينه وبين سائر افراد الغضب في اشتراكه على مصلح افراد الصلوة ومفسره انصبه في
 يكمل عليه بالصلوة في العبادات في الجملة على ما ياتي في تفصيله وتوطئة بالاعتناء في ترجيح
 جانب النهي في كيف يكون من باب التعارض الذي لا يفيق من مقتضى الصحة على تقدير ترجيح ما دل عليه
 كما لا يخفى نعم لو كان كل منها هاهنا في غير نواه شرطه فلا يخطئ في الاجتماع يقع فيها اشتراك
 فلهذا من جمیع بينهما دلاله وسندها في تحقيق انهما على القول بالجوهر لا اشكال في حصول الاتفاق وتوطئة
 الامر باتيان الجميع مع ولو في العبادات وان كان مقتضى النهي نعم لم يفت الى الامر وانما مقتضى
 ان يسقط به لعدم تامة قصد القرينة من غير عدم صدورها من حسن اعتداد وان كان فيه جهة ذلك
 على القول بالاعتناء وترجيح جانب الامر لان لا مقتضى عليه وما عليه وترجيح جانب النهي فلا يفت
 مع فلا سقوط الامر فيها فيحتاج سقوطه الى قصد القرينة مع كونها كما لان يتقرب به كانه في العبادات
 انفت الى امور موهومة وكما لو لم يفت في غير اخصه بلسقوط الرخص الموجب للاحكام
 فلا يفتقار مع اعتقاده وكذا اشكال فيها في اذا لم يفت الى امور موهومة فان الصلوة في الاداء المخصوص

مع جبر بغضبيت او جبر بكونه الغضب فتصور ان لم يكن اعتناء للاحكام الصلوة كونها موهومة بها على غير
 الادلة قصد بها القرينة مع كونها كما لان يتقرب بها لانها على ما ياتي في الرخص من الصلوة مع صدور
 من حسن اعتداد جبر الجبر بحيث يدع عليه لا يقتضي وان كان حراما واقفا وفيه جهة القبح وذلك لتمام
 الموجب لسقوط الامر وليس الصلوة هنا على هذا من باب مجرد الاتفاق الذي لا يوجب الاعتناء بكونها
 موهومة بها حسنا والموتبة عليه لما عرفت من اشتراكها حقيقة على جهة الحسن والمفروض تامة بهذا المجموع
 عامر عليها ايضا من جهة القبح الثاني في مقام تأييدها الحكم لان الموتبة منها الحسن او القبح ليس الا في
 اليه منها بحيث كان الفصل الموجب اختياريا ولا تارة لغيره ومن هنا ظهر ان ليس من الصلوة على القول
 بجوازها في تامة من قصد القرينة من باب مجرد الجبر ايضا بصدور من واقفا موهومة بها على غير
 من جهة حسن الثاني في مقام تأييدها الحكم في حيث لا تارة في حسن العبادات الصلوة على غير
 لكن هذا لو قيل في امر جملة من مقام تأييدها الاحكام الواجب بحيث كان الحكم الاخر باطلا ما هو الثاني
 ولا موجب تراخي فيه الا في كانت متلازمة في الوجود وانما بناء على تراخيها في مقام فليت الاحكام
 لفتحة الصلوة في صورة جبر او امتنان لم يمت لجبره في افتقار الرخص على افتقار الامر ايضا لعدم فليت النهي لا يفت
 عن فليت النهي في نفسه على المصلحة فلا تعذر وما ذكرنا من وجه حكمه بغير الصلوة مع جبره بالموضوع
 وكذا الجبر في حكمه فتصور ان من جهة والفتح ان تراخي الامر بالنهي على القول بالاعتناء وترجيح جانب
 النهي موهومة اذا كان النهي فيها منجرا ولا يكون ذلك فيها حكمه ايضا بالصحة فالحكم الاخر المنشأ من التمسك
 عليه من جهات متقدمة على القولين كان حكمه ايضا على القول بجوازها واحد على القول بعدم جوازها
 ايضا وترجيحها بحسب اختلاف العلم وجبر حكاه موضوعا كما ان حكمه الاخر يكون واحدا ايضا في الادلة

[illegible]



